

اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية وآليات المواجهة
الأستاذ المساعد الدكتور كمال محمد الشاعر
جامعة فلسطين - كلية الإعلام وتكنولوجيا المعلومات - قطاع غزة

المقدمة:

شهد العام 2020 تطورات دراماتيكية عصفت في الشرق الأوسط، والتي كان أبرزها توقيع اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وكل من البحرين والإمارات العربية المتحدة والمغرب فضلاً عن قطع إسرائيل لأشواط كبيرة نحو التطبيع الرسمي مع السودان. لقد شكل تقاطع هذه العوامل أثناء وجود دونالد ترامب في سدة الحكم في الولايات المتحدة حافزاً دفع باتجاه توقيع اتفاقيات التطبيع في هذه المرحلة. ويمكن ربط اتفاقيات التطبيع والتقارب الرسمي بين إسرائيل وبعض الأنظمة العربية ببعض التغيرات الإقليمية التي حصلت في السنوات الأخيرة ودفعت إسرائيل إلى إعادة بلورة سياساتها الخارجية في المنطقة، وهي: 1. تراجع قوة النظام الرسمي العربي والمؤسسات العربية الجامعة في أعقاب فشل الثورات العربية؛ 2. تعاظم دور ونفوذ بعض دول الخليج العربي؛ 3. تعاظم دور تركيا وإيران كلاعبين إقليميين، الأمر الذي يجعل من قلق إسرائيل والإمارات والسعودية قاسماً مشتركاً؛ 4. تهميش المسألة الفلسطينية وتحولها إلى شأن ثانوي في المنطقة. لقد بدا واضحاً التراجع على المستوى الرسمي والعربي/الإقليمي فيما يخص القضية الفلسطينية، ولسوء الحظ يمكن للصفقة الجديدة أن تفوض التوافق العربي الراسخ منذ عقود والذي تبلور في مبادرة السلام العربية عام 2002، القاضي بنشأة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وأن تكون عاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967م. من هنا جاءت هذه الورقة البحثية للتعريف بطبيعة وماهية اتفاقيات التطبيع والأسباب الكامنة وراءها، وتأثيرها المباشر على القضية الفلسطينية، والآليات الفلسطينية المطلوبة للتصدي لها.

المبحث الأول: مفهوم وماهية اتفاقية "إبراهيم/التطبيع"

يشكل التطبيع أحد المصطلحات التي تعبر عن خطة سياسية يتبناها طرفان لإعادة وتعزيز العلاقات بينهم، ولا سيما الدول التي تسجل بينها المقاطعة أو الحرب لأسباب سياسية مختلفة، وبالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي فإن التطبيع يشمل أبعاداً أكثر عمقاً من الصراع العدواني بشكله التقليدي للعلاقات بين الدول، بل يشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعقائدية، حيث تنسم القضية الفلسطينية بعلاقة ذات أبعاد ارتباطية أكثر عمقاً مع محيطها العربي والإقليمي كامتداد قومي وإسلامي (نوفل، 2018)، كما يأخذ الصراع العربي الإسرائيلي مفهوماً اجتماعياً، لكونه يشير للاحتلال الوجودي الإحلالي وليس فقط الصراع على الحدود، كما يشكل البعد العقائدي دوراً رئيسياً موازياً للفكر الصهيوني ومحاولات إعادة بناء الرواية الوجودية للاحتلال (بشارات، 2022).

يشار إلى أن "اتفاقيات التطبيع والتي أطلق عليها حينها اسم (إبراهيم/إبراهيم) وهو الاسم الرسمي الذي أطلق على اتفاقيتي التطبيع اللتين جرى إبرامهما، برعاية أميركية، بين إسرائيل وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة (في 13/7/2020، ثم دولة البحرين في 11/9/2020، واستخدم الاسم لأول مرة في البيان المشترك بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الذي صدر

في 13 / 8 / 2020م، واستخدم بعدها للإشارة بشكل جماعي إلى اتفاقيات السلام الموقعة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وبين إسرائيل والبحرين، وتم الإعلان أن هذا الاتفاق يأتي لتطبيع العلاقات ومواصلة الجهود للتوصل لحل عادل وشامل ودائم للصراع الإسرائيلي-اللسطيني، كما أنها جاءت ضمن مخطط رؤية السلام الأمريكية التي تسمى "صفقة القرن"، والتي بمقتضاها منحت الشرعية لليهود أداء الشعائر الدينية اليهودية في المسجد الأقصى، وجعلت لهم "حقاً" مساوياً لحق المسلمين في الصلاة فيه. وقد مهد هذا الاتفاق الباب لسلسلة اتفاقيات تطبيع مع كل من السودان والمغرب (ترامية، 2021). وفي نهاية الأمر، تمت تسمية الاتفاق باتفاق «التطبيع». وبهذا يكون الاتفاق قد أخرج العلاقات الإسرائيلية الإماراتية إلى العلن، ووضع الإطار لتطويرها جهاراً، من دون حرج (تقدير موقف، المركز العربي، 2020). جاءت تسمية هذه الاتفاقية حين توقيعها بهذا الاسم نسبة الى نبي الله إبراهيم، المُلقب بأبي الأنبياء، وهو شخصية دينية تحنل مكانة كبيرة في اليهودية والإسلام ويعد نبياً ورسولاً في كلتا الديانتين، وينتسب إليه اليهود من ولده النبي إسحاق بينما ينتسب إليه العرب وعلى رأسهم الرسول محمد من ولده النبي إسماعيل، وتنتسب إليه الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام، إذ تُسمى بالديانات الإبراهيمية (Alison, 2020). شهد عهد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن عدم إشارة وزارة الخارجية إلى اتفاقيات التطبيع التي وقعتها الإمارات والبحرين مع إسرائيل بمصطلح "اتفاق التطبيع". وقد تم محو الاسم من مجموعة واسعة من الاتصالات الرسمية للوزارة، إذ تضغط الإدارة الأميركية الجديدة نحو تسميتها بـ"اتفاقيات التطبيع". واستعرض موقع "واشنطن فري بيكون" (Washington Free Beacon) رسالتين من رسائل البريد الإلكتروني الداخلية لوزارة الخارجية توضحان بالتفصيل للموظفين أنه لن يشار إلى الاتفاق على أنه "اتفاقيات التطبيع"، ولم يذكر أي سبب لهذا التوجه؛ ولكن رجح بعض الكتاب ذلك لأن مسمى الاتفاقية ينسب لمرحلة الرئيس ترامب (موقع الجزيرة، 2022/3/29). يشير نص معاهدة التطبيع الإماراتية - الإسرائيلية وملحقها إلى اتجاه الطرفين لتعزيز التعاون في المجالات كافة، ليشمل الاستثمار والطيران والمياه والطاقة والسياحة والصحة والبيئة والاتصالات والزراعة، كذلك التعاون في مجال الأمن والتكنولوجيا والعلوم والفضاء. وأكد الرئيس الأميركي ترامب في خطابه، قبل بدء مراسم توقيع

- * صفقة القرن أو خطة ترامب للسلام هو اقتراح، أو خطة سلام تهدف إلى حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، أعدها رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب. وتشمل الخطة إنشاء صندوق استثمار عالمي لدعم اقتصادات الفلسطينيين والدول العربية المجاورة، وكان من المتوقع أن يطرحها جاريد كوشنر صهر ترامب خلال مؤتمر في البحرين عقد يومي 25 و26 يونيو 2019. منذ صباح يوم إعلانها، أبدى الفلسطينيون غضبهم الكبير ورفضهم القاطع لبنود وحيثيات صفقة القرن، خارجين في مسيرات تنديدية رافضة لها. والتي شملت عدد من الشروط كالتالي: 1- كل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ستضم لإسرائيل. 2- وادي الأردن الذي تقول إسرائيل إنه مهم لأنها سيكون تحت السيادة الإسرائيلية. 3- القدس غير مقسمة عاصمة لإسرائيل. 4- الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس مسموح لجميع الديانات، والمسجد الأقصى سيبقى تحت الوصاية الأردنية. 5- عاصمة الفلسطينيين المستقبلية ستكون في منطقة تقع إلى الشرق والشمال من الجدار المحيط بأجزاء من القدس، ويمكن تسميتها بالقدس أو أي اسم آخر تحدده الدولة الفلسطينية المستقبلية. 6- نزع سلاح حركة حماس وأن تكون غزة وسائر الدولة الفلسطينية المستقبلية منزوعة السلاح. 7- إنشاء رابط مواصلات سريع بين الضفة الغربية وغزة يمر فوق أو تحت الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية. 8- اعتراف الطرفين بالدولة الفلسطينية بأنها دولة للشعب الفلسطيني والدولة الإسرائيلية بأنها دولة للشعب اليهودي. 9- ألا تبني إسرائيل أي مستوطنات جديدة في المناطق التي تخضع لسيادتها في هذه الخطة لمدة 4 سنوات. موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org>، وموقع سي إن إن بالعربي، <https://arabic.cnn.com>

الاتفاقيتين، إلى توجه الدول الثلاث الموقعة على الاتفاق لإنشاء سفارات وتبادل السفراء، والبدء في التعاون والعمل معاً بقوة، كشركاء في مجالات متعددة". أما في إعلانه عن لحاق البحرين بالإمارات، في 11 أيلول/ سبتمبر، بعد مكالمة هاتفية مع العاهل البحريني، حمد بن عيسى آل خليفة، ورئيس الوزراء الإسرائيلي من 2009-2020م بنيامين نتنياهو، فقد قال ترامب إنهما اتفقا على أن "تطبع البحرين علاقاتها الدبلوماسية بشكل كامل مع إسرائيل، وعلى تبادل السفارات والسفراء، والبدء في رحلات جوية مباشرة بين بلديهما، وإطلاق مبادرات للتعاون في مجالات متعددة، بما في ذلك الصحة، والأعمال التجارية، والتكنولوجيا، والتعليم، والأمن، والزراعة. كذلك أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو، قبل مغادرته إلى واشنطن لتوقيع الاتفاق، أن اتفاقات السلام مع الإمارات والبحرين ستدر على الإقتصاد الإسرائيلي مليارات الدولارات من الاستثمارات والتعاون الاقتصادي (تقدير موقف، المركز العربي، 2020). وتعتبر اتفاقية التطبيع الاتفاق الثالث أي التطبيع الثالث بين إسرائيل والدول العربية منذ إعلان دولة إسرائيل عام 1948؛ حيث كانت البداية من مصر بعد توقيع اتفاقية " كامب ديفيد" بشكل منفرد مع اسرائيل عام 1979، دون ربط الاتفاقية بسقف زمني لحل القضية الفلسطينية التي تشكل أساس الصراع مع الصهيونية. كما وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع إسرائيل عام 1993، ووقّع الأردن اتفاق سلام مع إسرائيل عام 1994؛ لكن الملاحظ خصوصية اتفاق التطبيع بسياق جديد، فإذا كان اتفاقا السلام السابقان تحكهما موازين ديمغرافية وسياسية، وكذلك قوانين الصراع الممتد تاريخياً لعقود، فإنّ هذا الاتفاق بحسب معظم المحللين له أبعاد إستراتيجية ممتدة للطرفين إذ أن الاتفاقية تمنح إسرائيل مجالاً جيوسياسياً واسعاً يُمكنها من المناورة خارج حدودها ومجالها وبأخف الأضرار والمخاطر(السعدي، 2020)، ومن الجهة الأخرى فإنها تعزز من الدور الإقليمي الذي تحاول الإمارات أن تلعبه والتي ترى بأنه يجب أن تقيم شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة لتحقيق تلك الأهداف عبر بوابة التطبيع مع إسرائيل (بشارت، 2021). وفي توصيف آخر للاتفاق يرى البعض بأنه يشكل تصوراً لطبيعة التفاهات وفرض التطبيع بين دولة قوية عنصرية تعادي أماني الشعوب العربية، وتقاطع الشرعية الدولية، وبين دولة عربية أو أكثر أصبح بعضها بحاجة لتحالف وحماية أمنية بعد تبنيها لمشاريع ورؤى اقليمية لا تتناسب مع امكانياتها وقدراتها. وفي الجانب الآخر يرى البعض أن اتفاقات التطبيع تتجاوز القضايا الأمنية لارتباطها برغبات وطموحات اقتصادية. استند هذا التصور لمعطيات واقعية كون دول الخليج المشمولة بالاتفاق وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن خططها تنويع مدخلات اقتصادها بعيداً عن النفط، ومن هنا سارعت على إقامة شراكة مع المؤسسات الإسرائيلية، لا سيما في مجالي التكنولوجيا والسياحة. وظهر ذلك عندما تم إنشاء مجلس الأعمال الإماراتي الإسرائيلي (حزيران/يونيو 2020). وشهد العام الأول بعد توقيع الاتفاق ازدهاراً في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين الموقعين على الاتفاق فازدادت الزيارات السياحية، والتبادلات التجارية بين الامارات وإسرائيل، وشهد عدد من القطاعات استثمارات كبيرة مثل القطاع الطبي، والمالي، والموانئ، والغاز. كما أعلنت الإمارات العربية المتحدة أيضاً نيتها بتوسيع التجارة مع إسرائيل البالغة حالياً نحو 650 مليون دولار لتصل إلى تريليون دولار بحلول عام 2031. وتشير التوقعات إلى احتمالية الكشف عن تعاون في مجالات إضافية تشمل الفضاء السيبراني، والذكاء الصناعي،

وتكنولوجيا المعلومات، والجانب الأمني الإقليمي، وتكنولوجيا الطائرات بدون طيار التي تنظر إليها الإمارات كوسيلة لمجاراة تركيا وإيران في هذا المجال (حرز الله، 2021). كما تنوعت الأبعاد التي أعلنتها الموقعون على الاتفاقية باعتبارها الدافع الأساسي لتوقيع الاتفاق وهي كالاتي:

- البعد الإنساني: (دعم السلام في الشرق الأوسط)؛ لكن الأهداف التي جرى تسويقها للاتفاق، بكونها تهدف لخدمة القضية الفلسطينية وتعزيز السلام في منطقة الشرق الأوسط تعتبر غير واقعية، بل على العكس فإن الاتفاق قد يعزز الأزمات السياسية ويؤثر على الأمن الإقليمي. ويظهر ذلك في (البند السابع) من الاتفاقية، الذي يدعو إلى إطلاق "أجندة إستراتيجية للشرق الأوسط" لتوسيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية، وغيرها من أشكال التعاون الإقليمي. والذي يعتبر موافقة صريحة على صفقة القرن التي تتبناها الإدارة الامريكية في عهد الرئيس ترامب والتي تهدف لتصفية القضية الفلسطينية، عبر اشراك مصر والاردن ولبنان في تحمل المسؤولية عن اللاجئين الفلسطينيين، وتبادل الأراضي، وأن تقوم دول الخليج بتمويل هذه الرؤية لتنفيذها.

- البعد القومي (تعليق ضم اسرائيل للأراضي الفلسطينية)؛ حيث جاءت بنود الاتفاق بأن النقطة الجوهرية التي ترتبط بتعليق إعلان ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، بتعليق وليس وقف ضم الأراضي، وهذا ما أكده رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، الذي أعلن حتى بعد توقيع الاتفاقية على تصميمه على تكملة ضم الاراضي الفلسطينية (Barron,2022).

- البعد الوطني (الازدهار) وذلك من خلال التطبيع والسلام الاقتصادي، من خلال مشروعات التعاون الاقتصادي والتجاري والسياحي، وكذا التعاون التقني والبحث العلمي وأبحاث الفضاء.

المبحث الثاني: دوافع وأهداف اتفاقية التطبيع

مرت مرحلة التطبيع الجديدة بعدد من المقدمات التي مهدت وقادت لها، وأهمها التغيرات في البنى الاقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية خلال العقد الأخيرين، حيث أدى تصاعد موجة النيوليبرالية* من تعزيز الارتباط والتواصل الدولي في ظل العولمة من مكانة إسرائيل الدولية والإقليمية التي تمتلك امتيازات كثيرة، وأهمها التكنولوجيا الحديثة في المجالات الأمنية، ومقدرتها على إدارة الحروب عن بعد، وذلك شكل عامل جذب وقوة ناعمة استقطبت العديد من الطامحين للاستفادة من هذه التكنولوجيا، ومنها الإمارات التي راكمت هذا التعاون حتى وصل للتطبيع الكامل. عبر المخاوف الأمنية والمصالح الجيوسياسية المشتركة، كذلك وجود آليات فهم مشترك وإن كانت في شكلها المعلن قائمة على كون السلام الإقليمي ونهج التسامح، والمصالح التجارية المشتركة على أساس تحقيق الازدهار الاقتصادي (شاتز، 2020). وللاينصاف والموضوعية فقد شكل خوف دول الخليج من التهديد الإيراني، وخشيتهم من تكرار النموذج اليمني واللبناني والسوري سبباً لتطبيع العلاقات ولا سيما أن العقيدة العسكرية الإيرانية على نزعة الاستعلاء العسكري والتفوق الإستراتيجي الإقليمي، فأيران تعد نفسها القوة الإقليمية الكبرى، بل والمهيمنة في الخليج العربي، وتعمل على إثارة

* النيوليبرالية هي فكر أيديولوجي مبني على الليبرالية الاقتصادية التي هي المكون الاقتصادي للبرالية الكلاسيكية والذي يمثل تأييد الرأسمالية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org>

النعرات المذهبية وتهديد أمن الدول المجاورة الأمر الذي لا يقل أهمية عن التهديد العسكري، لأنه يمس بكيان وحاضر ومستقبل الشعوب العربية، بما يشكله من خطر على التجانس الاجتماعي وعلى منظومة الأفكار والقيم (بيلفر والشيخ، 2019). وبعكس المعلن فإن اتفاقات التطبيع لم تسع إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولم يضع الموقعون عليها كذلك هذا الغرض في حسابهم؛ ولكن في ظل انتقاد الرأي العام السائد في العالم العربي لإسرائيل بشدة واستمرار دعم القضية الفلسطينية، سلّطت دولة الإمارات العربية المتحدة الضوء على فرص إرساء السلام الجديدة تماماً والتي يمكن أن تتمخض عن عملية التطبيع، لتبرير سبب إبرام الاتفاق (الزويري، 2021). لذلك يظهر بأن هناك عدداً من الدوافع المتباينة إن صح التعبير على المستوى القصير والمتوسط والطويل للأطراف الموقعة على اتفاقية التطبيع والتي تتمثل في الآتي:

1- تدعم الاتفاقية التجارة الحرة بين الإمارات واسرائيل، وتفتح أبواب التعاون المشترك بينهما في مختلف المجالات، كذلك الاتفاق يشمل رؤية واستراتيجيات أمنية وعسكرية وسياسية مشتركة تتخطى تطبيع العلاقات. وبحسب التوجه الإسرائيلي، فإن هذا التطبيع سيفتح أفقاً جديدة مع دولة الإمارات التي تعتبر عاصمة المال والأعمال الاقتصادية لمنطقة الخليج بأكملها ومن أكثرها تقدماً في العالم. فإسرائيل ستكون المستفيد الأكبر اقتصادياً من هذا التطبيع والشركات الاقتصادية الإماراتية، ودخلت إسرائيل الخليج العربي من أوسع الأبواب من خلال مشاركتها الفعلية في معرض اكسبو 2020 العالمي الذي أقيم في تشرين الأول في دبي.

2- توسيع التعاون الأمني الإسرائيلي الإماراتي، فلقد جاء اتفاق التطبيع لتعزيز إقامة تحالف عسكري بين دول الخليج واسرائيل، من خلال زيادة التعاون في تأمين البحر الأحمر، كذلك سعي شركات السلاح والشركات الأمنية الإسرائيلية لزيادة صادراته الأمنية للدول الخليجية. فإتفاق التطبيع ليس هدفه الرئيس السلام مقابل وقف إسرائيل للضم كما هو معلن؛ بل حصول الإمارات على أسلحة متطورة من الولايات المتحدة، مثل مقاتلات F35 والتي ما زالت إسرائيل تعارض الصفقة (عشقوتي، 2020).

3- يشجع هذا الاتفاق الدول الخليجية الأخرى التي تربطها علاقات سرية مع إسرائيل لإخراجها بشكل علني، وعلى رأسها السعودية بما تمثله من ثقل سياسي على المستوى الخليجي والشرق الأوسط، مع العلم بأن السعودية تشترط حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قبل التطبيع الكامل والاستدارة لمواجهة إيران بالتحالف مع إسرائيل. لكن اتفاقية التطبيع الإماراتي الإسرائيلي سيسهم في التقارب السعودي الإسرائيلي في ظل تحالف الإمارات والسعودية، اللتين تحملان نفس العداء لإيران، وفي سبيل ضخ الاستثمارات الأجنبية من وراء التقارب لتمويل خطة التحول الاقتصادي، رؤية 2030.

4- حرص الولايات المتحدة واسرائيل على اختيار الإمارات لاعتبارات وغايات تخدم اهدافهما المشتركة ويخلط موازين القوى، ويخلق قواعد اشتباك جديدة، فالإمارات لها حدود بحرية مشتركة مع إيران، وبالتالي فإتفاق التطبيع سيضج لنقل النفوذ الإسرائيلي للإمارات مقابل الوجود الإيراني في سوريا، بالإضافة للنزاع الإماراتي الإيراني على الجزر الثلاثة منذ السبعينيات مما سيعزز الاتفاق، ولقد استطاع الرئيس ترامب تمرير الإتفاق لغايات انتخابية تتعلق بترشحه للدورة الثانية لسباق الرئاسة الأمريكي.

5- الاتفاقات تلحق الضرر بإيران والتي لم تخفِ انزعاجها، وأصبحت تتعاطى بكثير من الحزم والجدية مع الاتفاق، الى درجة أن مرشد الجمهورية الاسلامية علي خامنئي وجه تهمة الخيانة الى الامارات والبحرين، خيانة العالم الاسلامي والقضية الفلسطينية (الحاج، 2021). وكشفت دراستان حديثتان صدرتا عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي أولهما بعنوان "عام على اتفاقات إبراهيم: ارتقوا بخطى التطبيع" للباحثين في المعهد يوآل غوزانسكي وأودي ديكيل، والدراسة الثانية بعنوان: "عام على اتفاقات إبراهيم: إنجازات وتحديات وتوصيات لإسرائيل من إعداد " ليوآل غوزانسكي" بمشاركة ساره فيونور. وهما تستعرضان أهم الإنجازات بعد عام على توقيع اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين المغرب والسودان، وبعد استعراض الدراستين لتتابع الأحداث بعد عام من توقيع الاتفاقية توصلت الدراستان لعدد من النقاط من أهمها: (بشارات، 2022).

- أصبح هناك تسليم وقبول لوجود إسرائيل في المنطقة العربية بعد أن كان مرفوضاً بشكل قاطع من النظام العربي.

- رغم وجود الكثير من التباين في دوافع وأهداف الأطراف في اتفاقية التطبيع؛ لكن الإمارات سارعت في توقيع الاتفاقية وتحولها لسياسات تطبيقية لإفراز نوع من النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة مع إسرائيل.

- ظهر نوع من التخوف على مستقبل الاتفاقية بعد احداث الشيخ جراح* في مدينة القدس، والمواجهة العسكرية بغزة، لكن الاتفاقية استمرت مما يؤكد استمرارها في المستقبل.

- تعمد إسرائيل في تعاملها مع الدول العربية الموقعة للاتفاق إلى إعادة رسم الهيكلة التامة لجغرافيا المنطقة بما يضمن أولاً وجودها السياسي داخل منطقة الشرق الأوسط. وثانياً تأثيرها كعنصر يتحكم في قطاعاته المختلفة من خلال السيطرة بعناصر القوة التي تمتلكها والمتمثلة في التعليم والتقنية والاقتصاد.

المبحث الثالث: تأثير اتفاقيات التطبيع على القضية الفلسطينية

خلقت اتفاقيات التطبيع تحولاً بنوياً جديداً في النظام الإقليمي العربي، بحيث تنتقل إسرائيل لأول مرة من كونها عدواً إلى موقع الحليف، وضمن رؤية إقليمية ودولية برعاية أمريكية مباشرة ومتفق عليها، تشترك فيها الإمارات والبحرين السودان ودول أخرى. الأمر الذي يعد مرحلة متقدمة عن اتفاقات السلام المصرية والأردنية مع إسرائيل باعتبار تلك الاتفاقيات مثلت «سلاماً بارداً» ذا طبيعة ثنائية يقتصر على الأنظمة دون الشعوب؛ بينما في اتفاقية التطبيع الجديدة يتم الحديث عن «سلام دافئ» يحظى بقبول الحكومات والشعوب، ويحمل توجهاً إقليمياً مثل مواجهة إيران وتركيا والإسلام السياسي وغير ذلك.

وتظهر الاتفاقية التغير البنوي في النظام الإقليمي العربي عبر تغير موقع إسرائيل من «العدو للجميع» إلى «الحليف للبعض»، مما أدى لتضاؤل مركزية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لهذا الطرف لصالح قضايا مركزية إقليمية أخرى غيره. ويرى البعض بأنه وفقاً للمتغيرات الإقليمية

* أحداث الشيخ جراح: نشبت في مايو (أيار) 2021، بسبب الاعتداءات الإسرائيلية على أهالي ومنازل سكان حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، في نشوب عملية عسكرية بين الفصائل المسلحة على ساحة قطاع غزة والجيش الإسرائيلي، واستمرت المواجهة 11 يوماً، وانتهت بعد تدخل الولايات المتحدة الأميركية ومصر والأمم المتحدة.

الجديدة، فإنه من المستبعد أن تعود القضية الفلسطينية إلى الموقع المركزي لدى هذه الأنظمة مرة أخرى كما كان يحدث في السابق عندما كان يتراجع موقع القضية على سلم الأولويات العربية الرسمية عندما تجتاحها أزمات كبيرة لتعاود إلى رأس سلم الأولويات مرة أخرى لاحقاً (فريحات، 2020). استخدم مفهوم التطبيع الأميركي الإسرائيلي عبر هذه الاتفاقية كورقة مساومة سياسية، عبر خلق نوع من المقاربات الجديدة التي تقوم على منفعة أحادية للطرف الأقوى على حساب الأطراف الأخرى، وهذا ما أعلنه رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو حينها بقوله إن إسرائيل استبدلت مقاربة "الأرض مقابل السلام" التي تم إقرارها في مرجعيتي عملية السلام مدريد 1991 وأوسلو 1993، بمقاربة جديدة "السلام مقابل السلام"، مما يعزز من سطوة الهجمة الإسرائيلية الكولونيالية الإحلالية، ويعزز فرص ما يطلق عليه السلام الإقليمي الشامل عبر الاعتراف بإسرائيل كجزء مركزي من المنطقة وتحالفاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، دولة يهودية تمتلك الحق بالإقصاء والفصل العنصري وانتهاك الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف (يوسف، 2020).

كما جاءت اتفاقيات التطبيع لتضعف موقف القضية الفلسطينية عبر تخلي عدد من الدول العربية ذات التأثير في المنطقة عن دعمها للمشروع الوطني الفلسطيني، وانتقال دعمها لصالح إسرائيل، بل إن كثيراً من مثقفي ونخب هذه الدول أصبح يروج لقضية التطبيع، بل ويهاجم القضية الفلسطينية ورموزها بشكل علني ويرجع ذلك مسaireً للخطاب الرسمي للدول الموقعة على الاتفاقية، ولعل من أهم تداعيات اتفاقيات التطبيع العربي على القضية الفلسطينية مستقبلاً، هو تراجع مكانة السلطة الفلسطينية وتعجيل انهيارها، الأمر الذي قد يؤدي إلى ازدياد التوتر في الشارع الفلسطيني، خاصة في ظل الانقسام السياسي الداخلي الذي يعاني منه الفلسطينيون منذ عام 2007، والذي كان له دور كبير في نجاح عملية التطبيع بعد تراجع وتخطب الموقف الفلسطيني في المنطقة العربية. ناهيك أن التطبيع من المؤكد سيكون له دور في إنجاح المخطط الإسرائيلي لضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية (الطناني، 2022).

فإسرائيل وبالرغم من اتفاقية التطبيع استمرت في استراتيجيتها المتدرجة والزاحفة تجاه السيطرة الكاملة على الضفة الغربية واخضاعها للسيادة للإسرائيلية عبر سياسة الضم المتدرج والتوسع في الاستيطان. وفرض إجراءات قانونية وأمنية من أجل تحقيق هذا الهدف، ولا سيما التوسع في الاستيطان. وضمن هذه الاستراتيجية طويلة المدى، فإنه من المستبعد أن توقف اتفاقيات التطبيع العربية سياسات إسرائيل للسيطرة على الأراضي الفلسطينية (جراعبة، 2022).

كما إن هذا الاتفاق يخرج عن الإجماع العربي وما أقرته جامعة الدول العربية في قمة بيروت بشأن السلام مع إسرائيل، وأن هذا التطبيع ترك الفلسطينيين يواجهون مصيرهم لوحدهم، مقابل الظلم الإسرائيلي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى بعض الدول الغربية، الأمر الذي اعتبر هذا مكافأة لإسرائيل، واستمرارها في جرائمها ضد الشعب الفلسطيني (خلف الله، 2021).

وفي دراسة أصدرها معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، بعنوان ورقة تقدير موقف، ترجمتها صحيفة الحدث، حول اتفاق السلام الإسرائيلي الإماراتي، من إعداد مدير معهد دراسات الأمن القومي

العميد الجنرال احتياط أودي ديكل، وخبير الشؤون الاستراتيجية كوبي ميخائيل، ذكرت أهم تداعيات اتفاقية التطبيع على الساحة الفلسطينية والتي تتركز في النقاط الآتية: (ديكل وميخائيل، 2020)
1- يشكل الاتفاق ضربة قاسية لهيبة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ويثبت فشل استراتيجيته على الساحتين الدولية والإقليمية. الأمر الذي قد يخلق نوعاً من المنافسة داخل حركة فتح، وقد يظهر عضو المجلس التشريعي محمد دحلان المدعوم من الإمارات في الصراع على الخلافة. إن ارتفاع مكانة الإمارات في نظر إسرائيل والإدارة الأمريكية، فضلاً عن قربها من السعودية ومصر، سيؤدي إلى معاملة محمد دحلان معاملة خاصة من قبل هذه الفواعل، وقد يدفعها إلى تشجيع الخلافات داخل فتح من أجل تمكينه من العودة.

2- على الرغم من تبني حركة حماس موقفاً مسانداً للرئيس الفلسطيني محمود عباس في مواجهة الاتفاق بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، إلا أنها ترى في هذا التطور فرصة لقيادة الساحة الفلسطينية. لأن فشل السلطة الفلسطينية هو فشل استراتيجية النضال السياسي والشعبي، وهذا ما دفع اللواء جبريل الرجوب* لحث نشطاء فتح إلى تحيئة المصالح الشخصية والعمل معاً في مقاومة الاحتلال، لإفشال مخططات إسرائيل، حتى لو تتطلب ذلك سقوط شهداء، مؤكداً أن الفلسطينيين على أهبة الاستعداد لتوجيه رسالة إلى إسرائيل مفادها أنها لا تستطيع العيش بسلام ما لم يعيش الفلسطينيون بسلام، وأنها مستعدة للمقاومة بالدم لإحراج الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل.

المبحث الرابع: آليات مواجهة اتفاقيات التطبيع

يعتبر الوضع القائم وما تشهده القضية الفلسطينية من أحداث وتطورات هو انعكاس لحد كبير لما يجري على الصعيد الإقليمي والدولي من متغيرات، ولا يرجع ذلك للمقولة المأثورة " بأن فلسطين قضية العرب المركزية" بل يرجع لطبيعة التحالف الإسرائيلي-الأمريكي المشترك والذي يتجاوز خطره حدود الدولة الفلسطينية ليستهدف المحيط العربي والإقليمي.

ولقد شهد العقد الأخير، ولا سيما الأعوام المنصرمة العديد من المتغيرات التي أثرت بشكل مباشر على مجمل أحداث القضية الفلسطينية، ولقد لخص رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية ذلك خلال محاضرة ألقاها في مركز النهريين للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ببغداد بتاريخ 2019/07/17م، حيث قال "إن القضية الفلسطينية تأثرت بشكل مباشر بأربعة متغيرات إقليمية ودولية، وهي الربيع العربي وأثاره في على دولنا العربية، وصعود الإسلام السياسي، والصراع مع إيران وانتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب" (ديكل وميخائيل، 2020). كذلك أثرت الأحداث الإقليمية مثل الأحداث في العراق واليمن وسوريا وتونس، إضافة لما يحدث في لبنان، لاسيما في ظل عدم استقرار منحي التغيرات في النظام العالمي وما يكتنفها من مصالح وتحالفات للقوى العظمى، فقد تأخذ أكثر من سيناريو، كذلك لجوء عدد من الدول العربية وبالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل لتشكيل الناتو العربي

* اللواء جبريل الرجوب: عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس اتحاد كرة القدم الفلسطيني، والمدير السابق لجهاز الأمن الوقائي بالضفة الغربية.

الإسرائيلي في مواجهة إيران، وبالرغم من وضوح حدة وطبيعة التباين والخلافات العربية الإيرانية، إلا أن تشكيل هذا الحلف بالسريرة سوف يؤدي لنقل وتسريع الصدام مع روسيا والصين ومع إيران الساعية التي تعزز مكانتها الإقليمية ومصالحها المختلفة (بشارات، 2021). ولعل من أكثر المتغيرات تأثيراً على الأحداث الحرب الروسية الأوكرانية، والتي قد يصاحبها بؤاد ميلاد عالم متعدد الأقطاب تلعب فيه روسيا والصين دوراً عالمياً مهماً. وقد يشكل واقع جديد قد يكون ملاذاً للأنظمة العربية والقضية الفلسطينية لتحتمي نفسها من الغطرسة الأميركية. يعتبر التطبيع العربي مع إسرائيل ليس بالأمر المفاجئ أو خارج سياق التحولات التي يشهدها العالم العربي منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر 1979 ثم فوضى ما يسمى الربيع العربي، كما أنه لا يخرج عن سياق "عملية السلام" التي أسست لها اتفاقية أوسلو ولا عن سياق الفشل الرسمي الفلسطيني في شقيه الوطني والإسلامي، فمن الواجب أن لا يغضب الشعب الفلسطيني إلى الدرجة التي تؤدي لحرف بوصلته النضالية، لأن ما جرى كشف حقائق تحايل العقل السياسي المشبع بالأيديولوجيا والتمنيات مع المال السياسي المُكَمِّم للأفواه والمُعَمِّي للأبصار الاعتراف بها. كما أن التطبيع يجب أن لا يكون مبرراً للطبقة السياسية لأن تصرخ أن الفلسطينيين وحدهم لتبرر أي انزلاق قادم نحو مزيد من اللعب على الخطوط الحمراء وحصص السياسة في نطاق "الممكن الوطني" كما تعبر عنه سياساتها، كما جرى أثناء حرب لبنان 1982 وخروج قوات منظمة التحرير منها وكيف أدت لتدشين فكر التسوية والبحث عن الحل السلمي (ابراش، 2022).

بالرغم من ضبابية الرؤية بفعل اتفاقات التطبيع لكن الشعب الفلسطيني ما زال يمتلك العديد من الخيارات التي تمكنه من تجاوز هذه المحنة، والتي يرتبط الجزء الأساسي منها بالوضع الداخلي الفلسطيني، عبر ترميم العلاقات الداخلية بدءاً من إنهاء ملف الانقسام البغيض بين حركتي فتح وحماس وكل القوى الفلسطينية الأخرى، والذي يشكل أهم الأسباب لتراجع القضية الفلسطينية ومكانتها، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة بناء شراكة فلسطينية حقيقية وشاملة ومراجعة الأخطاء السابقة، في هذا التوقيت بالذات من أي زمان مضى، فضلاً عن التوجه للبحث عن حلفاء جدد يؤمنون بالحق الفلسطيني وعدالته، ليس من الضروري أن تكون عربية، بل الوصول إلى الخارج إسلامياً ودولياً، لذا يقع على الخارجية الفلسطينية مسؤولية كبرى في هذا المقام عبر تفعيل أدوارها بشكل أكبر، وبأدوات مغايرة بالتركيز على الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وفتح آفاق حوارات متعددة على الصعيد الإقليمي والدولي، ومواجهة الترويج للتطبيع من الأطراف الداعم له (الدبعي، 2021).

ويناط بالقوى الفلسطينية على المستوى الرسمي والشعبي الاتفاق على رؤية موحدة ومستحدثة تواكب المتغيرات تضمن العيش في ظل نظام سياسي ديمقراطي واحد، وسلطة واحدة، وقانون واحد، في إطار من التعددية السياسية والفكرية، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، وفق التمثيل النسبي الكامل حسب المعايير الدولية (حجازي وآخرون، 2020).

كما يقع على وسائل الإعلام الفلسطينية بشقيها التقليدية والإلكترونية دور مهم في نشر الوعي اللازم والتحذير من مخاطر التطبيع على الأمة كلها وليس على فلسطين وحدها، وتعبئة الشعوب بمكانة فلسطين الدينية والتاريخية والحضارية، وتأسيس حرمة التفريط بأي جانب من جوانب الحق العربي

والإسلامي حرمة دينية وأخلاقية ومبدئية، ونبذ كل من يتلخ فكره بالتطبيع، وإبراز جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني وشعوب الأمة على مدار تاريخ إنشائه بما يعزز القناعات بأنّ هذا الاحتلال قائم على أركان العنصرية، والقتل، وسرقة الأرض، وانتهاك العرض، وبتّ الفتن لا يمكن التعايش معه، وتغليب خطاب الحوار والوحدة والمصالحة بين أبناء الأمة العربية والإسلامية؛ لأن هذا يغيب الاحتلال وداعميه والمطبعين معه. كذلك العمل على التجديد على مستوى البنية التطبيقية في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وبإعطاء دور أساسي فاعل في العملية الكفاحية لفلسطيني الشتات، وخلق جهات جديدة لمواجهة التطبيع على الصعيد البرلماني وتحالفات شعبية لإحياء فكرة المقاطعة للاحتلال الإسرائيلي بشكل مختلف عن النمط الذي كان سائداً خلال الفترة الأخيرة". والتركيز على التعامل مع الدول الموقعة لاتفاقية التطبيع مع إسرائيل بنوع من الوعي دون الوصول للقطيعة والعداء (الدبي، 2021). كذلك على السلطة الوطنية الفلسطينية تطبيق قرارات المجلس المركزي الداعية قطع العلاقة مع الاحتلال، ومن ناحية أخرى تبني السلطة الفلسطينية سياسات حركة المقاطعة (BDS) ودعمها بالسبل كافة، وتوحيد القوى الفلسطينية الحزبية الداعمة للمقاطعة مع جسم حركة (BDS)؛ إما من خلال النشاطات المشتركة، وإما من خلال إنشاء جسم فاعل جديد يضم مختلف القوى مع حركة المقاطعة (أبو يحيى وإخرون، 2019). ودعم المنظمات المدنية في الدول العربية المقاومة للتطبيع، مثل: اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية، والحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة «إسرائيل» في مصر، والجمعية الأردنية لمقاومة الصهيونية، واللجنة الشعبية الأردنية لمقاومة التطبيع، والمؤتمر الدائم لمواجهة الغزو الثقافي الصهيوني والهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع، والأخيرتان في لبنان، وكذلك الرباط الوطني لمقاومة الاختراق الصهيوني والدفاع عن القدس في موريتانيا، والجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع، ولجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع مع إسرائيل، كذلك التعاون مع المؤسسات المدنية والرسمية العراقية بعد إقرار البرلمان العراقي قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل والذي يهدف إلى الحفاظ على المبادئ الوطنية والإسلامية والإنسانية في العراق، نظراً للخطورة الكبيرة التي تترتب على التطبيع مع "الكيان الصهيوني" المحتل أو الترويج له أو التخابر أو إقامة أي علاقة معه" (جبلي، 2021). كذلك تبني وتعزيز موقف الكثير من مسؤولي الاتحاد والبرلمان الأوروبي الذين يؤكدون أن اتفاقيات التطبيع لا تستطيع تلبية متطلبات السلام الشامل في الشرق الأوسط؛ لأنها لا تتناول الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني (أوغلو غوناي وكوركماز، 2021). ومن المهم وبعيداً عن ردة الفعل فيجب تجنب وضع الشعوب العربية وحتى الحكومات في مفضلات عاطفية بأن عليهم أن يختاروا فيها بن قضاياهم الوطنية والقضية الفلسطينية. من المهم أن يعي الفلسطينيون أن للعرب أيضاً تحديات وأجندات وطنية وهي بحاجة إلى معالجات من نوع معين ليس لها علاقة بالقضية الفلسطينية. فالأولويات غير ثابتة وهي بتغير مستمر وما هو أولوية اليوم قد يصبح في آخر سلم الأولويات غداً.

النتائج:

من خلال استعراض الأدبيات الخاصة بموضوع الورقة البحثية امكن التوصل للنتائج الآتية:
- جاء اتفاق "أبرهام" بين إسرائيل والإمارات والبحرين وغيرهما في أعقاب تغيرات دراماتيكية كثيرة في الشرق الأوسط كتراجع قوة النظام الرسمي العربي بعد الثورات العربية، وتعاضد دور بعض

الدول الخليجية، وقابلها تعاضم دور تركيا وإيران، والتهميش الاقليمي والدولي للقضية الفلسطينية، والمصالح الأمريكية في المنطقة.

- جاءت اتفاقية التطبيع لتخرج إلى العلن سنوات من التطبيع السري وشبه السري بين الدول الخليجية واسرائيل، والتي شملت العديد من المجالات الاقتصادية والثقافية والأمنية وغيرها.

- تحمل اتفاقية التطبيع بُعدين؛ أولهما معلن سعى طرفاه ورُعاته إلى الترويج له تحت مسمى احلال السلام، والبعد الآخر خفي يتعلق بمصالح سياسية واقتصادية وأمنية على المستوى المتوسط والإستراتيجي، وعلى رأسها الخطر الإيراني، وما يسمى بمحور المقاومة.

- خلقت عملية التطبيع الأخيرة مع إسرائيل عدداً من الإشكالات للأمن العربي وللعلاقات العربية-العربية وللقضية الفلسطينية في وقت واحد على الأصعدة الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والقانونية والثقافية والفكرية كافة.

- يعتبر توقيع اتفاق التطبيع خروجاً عن الاجماع العربي وما أقرته جامعة الدول العربية في قمة بيروت بشأن السلام مع إسرائيل، وأن هذا التطبيع ترك الفلسطينيين يواجهون مصيرهم لوحدهم، مقابل الظلم الإسرائيلي المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

- بالرغم من اتفاقات التطبيع؛ لكن ما زال الشعب الفلسطيني يملك عدداً من الخيارات التي تمكنه من تجاوز هذه المحنة، والتي ينطلق الجزء الأساسي منها بالوضع الداخلي الفلسطيني، عبر انهاء ملف الانقسام البغيض الذي يعتبر سبباً رئيسياً في تراجع دعم القضية الفلسطينية.

- أصبح الفلسطينيون بحاجة حلفاء جدد يؤمنون بالحق الفلسطيني وعدالته، ليس من الضروري أن تكون عربية، بل الوصول إلى الخارج إسلامياً ودولياً، لذا يقع على الخارجية الفلسطينية مسؤولية كبرى في هذا المقام.

التوصيات:

بناءً على المعطيات السابقة توصي الدراسة بالتالي:

- على الكل الفلسطيني العمل لإيجاد صيغة شراكة فلسطينية حقيقية بناءً على تجربة النضال المشترك ومراجعة الأخطاء السابقة، في هذا التوقيت بالذات أكثر من أي زمان مضى.

- العمل على تطوير رؤية واستراتيجية عربية فلسطينية موحدة لمواجهة التطبيع مع إسرائيل، والتصدي للعدوان الاسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني. ومنع إسرائيل من ممارسة عدوانها على الشعب الفلسطيني.

- تفعيل أدوار الخارجية الفلسطينية وبأدوات مغايرة بالتركيز على الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وفتح آفاق حوارات متعددة على الصعيد الاقليمي والدولي، ومواجهة الترويج لاتفاقيات التطبيع.

- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني الرافضة للتطبيع والهادفة لفضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي على الصعيد الداخلي الفلسطيني، كذلك دعم المنظمات المدنية في الدول العربية المقاومة للتطبيع، مثل: اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية، والحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة «إسرائيل» في مصر، والجمعية الأردنية لمقاومة الصهيونية، واللجنة الشعبية الأردنية لمقاومة التطبيع، وغيرها.

- التمسك بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها جامعة الدول العربية في قمة بيروت عام 2002، بصفتها مرجعية عربية اتفقت عليها الدول العربية لحل الصراع.
- ضرورة تفعيل دور دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وتوحيد معطيات الخطاب الفلسطيني الرسمي، واستعادة الوحدة الفلسطينية لمواجهة حملات التطبيع العربية.
- على الفلسطينيين قراءة المعطيات السياسية والمتغيرات المستحدثة في المنطقة، والابتعاد عن القطيعة مع أحد، وتسخير التناقضات الإقليمية لصالح قضيتهم دون التدخل في شؤون الآخرين، ودون أن يتبعوا سياسة المحاور.
- يجب العمل على تعزيز العلاقات مع الشعوب العربية حتى التي وقعت حكومتها اتفاقات تطبيع مع إسرائيل وعدم زج الشعوب في قضية المفاضلة بين قضاياهم الوطنية والقضية الفلسطينية.

المراجع:

1. إبراش، إبراهيم ، القضية الفلسطينية في زمن التطبيع الرسمي العربي، موقع ميدل ايست أونلاين، تاريخ الزيارة 2022/3/22. <https://middle-east>
2. أبو يحيى، خليل وآخرون. تدعيم مسارات حركة (BDS) في مواجهة التطبيع العربي-الإسرائيلي ، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية "مسارات" ، الدورة الخامسة ، 2019.
3. - الطناني، وصال. التطبيع العربي الإسرائيلي وأثاره على مستقبل القضية الفلسطينية ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، تاريخ الزيارة 2022/3/20، <https://www.orsam.org>.
4. جرابعة، محمود. اتفاق التطبيع الإماراتي/البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الزيارة 2022/2/23 <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4787>
5. الحاج، مجاهد. "اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي قراءة في الأبعاد المستقبلية"، مركز مدى الكرمل، حيفا، آب 2021.
6. الدبعي، إياد. "التطبيع العربي الإسرائيلي بين تعاضم المسارات وتلاقي المصالح وتداعياته على القضية الفلسطينية"، مجلة سياسات، "فلسطين بين جائحتين؛ كورونا والتطبيع"، عدد (49-50)، معهد السياسة العامة، فلسطين، 2021.
7. الزويري، محجوب ، موجة التطبيع الجديدة: رمال متحركة أم زلزال كبير؟، مبادرة الإصلاح العربي، قطر، بوادر، 16 أيلول/ سبتمبر 2021.
8. السعدي، مكرم. (2020). المعلن والمخفي في اتفاق "التطبيع"، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 8 أكتوبر/ تشرين الأول.
9. أودي ديكل، وكوبي ميخائيل، تداعيات التطبيع الرسمي بين الإمارات وإسرائيل على الساحة الفلسطينية ، ترجمة محمد بدر، صحيفة الحدث، 2020/8/13.
10. بشارت، سليمان. (2021). اتفاقيات "التطبيع" وتشكل الجغرافيا السياسية لإسرائيل بمنطقة الخليج العربي، نشرة خاصة، مركز بيوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، رام الله.

11. بشارت، سليمان. (2022/2/5). اتفاقيات "التطبيع" وتشكل الجغرافيا السياسية لإسرائيل بمنطقة الخليج العربي، تقدير موقف، المركز الديمقراطي العربي.
12. - ميتشل بيلفر وخالد الشيخ . (2019). حرب إيران السرية على مملكة البحرين، سرايا الأشر والجنح العسكري لحزب الله في البحرين، ترجمة عهود الشريع وسعود فهد، سلسلة دراسات صادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ص9-11.
13. ترامية، صورية. (2021). مسارات التطبيع العربي- الإسرائيلي، من كامب ديفيد إلى اتفاق "التطبيع"، مجلة مدارات سياسية، المجلد (5)، العدد (2).
14. تقدير موقف، قراءة في التطبيع/ التحالف الإماراتي والبحريني مع إسرائيل، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 أيلول/ سبتمبر، 2020.
15. تقدير موقف، اتفاق «التطبيع»: تطبيع علاقات أم إعلان عن تحالف قائم بين الإمارات وإسرائيل؟، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 16 آب/ أغسطس، 2020.
16. حجازي، ماهر وآخرون. "الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي "خاسرٌ في ميزان المواقف الراضية والمؤيدة"، المكتب الإعلامي للمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج 2020، تركيا، 2020/10/26.
17. حرز الله، فرح . (2021). اتفاقيات التطبيع بعد عام على إبرامها: فرصة ضائعة لبايدن؟، المعهد الملكي للشؤون الدولية، ترجمة مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، 15/ أيلول (سبتمبر) 2021.
18. خلف الله، بهاء الدين. تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الأول، العدد (1)، أغسطس 2021.
19. دانييل شاتز. اتفاقيات إبراهيم: الحوافز والفرص السياسية والاقتصادية، تريندز للبحوث والاستشارات، السياسات الدولية والخارجية، أبو ظبي، الإمارات، 2020/11/15.
20. عشقوتي، شوقي. إتفاقات السلام والتطبيع الإسرائيليّة الخليجيّة، مجلة الأمن العام، عدد (85)، تشرين الأول 2020.
21. فريحات، إبراهيم. هل ما زالت فلسطين قضية العرب المركزية؟ مجلة شؤون فلسطينية، ملف العدد، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، فلسطين، العدد (281)، خريف 2020.
22. نورشين أتش أوغلو غوناي، و وي شنة كوركماز، محور التحالف الجديد شرق المتوسط واتفاقيات التطبيع، مجلة رؤية تركية، الأبحاث - الدراسات، شتاء 2021.
23. نوفل، ساجدة. (2018). البعد الديني للصراع العربي الصهيوني (الدولة اليهودية: دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2018.
24. يوسف، أيمن. تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي المحتملة على القضية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (281)، خريف 2020.
25. Abraham Accords Signing Ceremony Transcript," ReV, 15/9/2020, accessed on 2/3/2022, at: <https://bit.ly/2RBvMoo>



26. -Robert Barron "what Do Normalized Israel-UAE Relations Mean For the Region ?" United States Institute of peace,.in: <https://bit.ly/3BJSwl3>. accessed on 2/3/2022
27. Tahmizian Meuse, Alison. (2020),” Israel inks twin Arab treaties with UAE, Bahrain “, asia times. Available at:-
<https://asiatimes.com/2020/09/israel-inks-twin-arab-treaties-with-uae-bahrain>.